

دراسات محكمة

# الدولة والحرية: حالة المغرب

عزالدين العلام

أستاذ التعليم العالي  
جامعة الحسن الثاني

15 يونيو 2021





## الدولة والحرية: حالة المغرب

تقديم:

قد يبدو لأول وهلة أننا أمام مفهومين متعارضين: الدولة، وهي رمز السلطة والقهر والإكراه والقيود القانونية. ثم الحرية، وهي بالذات تحرر من هذا القهر ومن هذه القيود. كما أن الدولة تحيل على ما هو عام، مجتمعي وتاريخي، بينما الحرية، غالبا ما نحس أنها تعيننا، أولا وقبل كل شيء، كأفراد. والدولة مفهوم عام ومجرد يتجسد في أشكال متغيرة تاريخيا منذ امبراطوريات الشرق القديم وصولا إلى الدولة الحديثة. والحرية هي أيضا مفهوم في غاية التجريد والإطلاقية، يجد تعيينا له حسب المكان والزمان؛ فهي الحصول على الاستقلال بالنسبة لشعب مستعمر، وهي في نظر المرأة تحقيق المساواة، كما قد تعني التخلص من القيود المجتمعية بالنسبة للأجيال الجديدة، بل هي إيجاد عمل بالنسبة للعاطل، أو التخلص من سلطة الأبوين في نظر الأبناء<sup>1</sup>...

ولكن، هل هناك فعلا تعارض مطلق بين طرفي هذه المعادلة؟ ألا يمكن أن يجد الفرد حرته داخل الدولة؟ وألا يمكن للدولة أن تؤمن على حرية الأفراد؟ بل وهل يمكن تصوّر الحرية خارج نطاق الدولة؟

ليس هنا مجال الدخول في تفاصيل النظريات المتعلقة بالدولة والحرية، وأكتفي بالإشارة إلى الاتجاهين الرئيسيين في هذا الموضوع: الاتجاهات الفوضوية (بالمعنى الفلسفي للكلمة)، جماعية كانت، كما عند باكونين Bakounine أو برودون Proudhon، أو ذات نزعة فردية، كما هو الحال مع ماكس سترنر M. Sterner، وهي لا ترى في الدولة غير التجني على حرية الإنسان، بل ولا تتصوّر القوانين نفسها إلا باعتبارها قيودا على سلوك الفرد. كما يمكن هنا الإشارة إلى التيارات الوجودية الراضية لكلّ أنواع الحدّ من حرية الأفراد، بل وأيضا قسم كبير من الاتجاهات الليبرالية التي نادى بأقل ما يمكن من الدولة حفاظا على حرية الأفراد ومبادراتهم. وبالمقابل، هناك طبعا الاتجاه الذي دشّنه اسبينوزا الذي يرى الحرية في نطاق فهم الضرورة، وهو اتجاه اكتملت دعائمه مع الفيلسوف

1- يقول عبد الله العروي: "لعلّ كلمة حرية أكثر كلمات قاموس السياسي استعمالا عند عرب اليوم، حتى الكلمات التي تنافسها في الذبوع كاستقلال وديمقراطية وتنمية تستعمل في الغالب مرادفة لها بحيث لا نكاد نجد لها إلا ملتصقة بها وموضحة لها." مفهوم الحرية، ص 5، المركز الثقافي العربي، 1993، ط 5، الدار البيضاء



## الدولة والحرية: حالة المغرب

هيجل F.W. Hegel الذي لا يتصوّر حرية الإنسان إلا في نطاق الدولة التي يصل إلى حدّ تألمها جاعلا منها المستودع الرئيس للقيم والأخلاق.

بعيدا عن هذه العناوين الفلسفية الكبرى، لديّ بعض الملاحظات الموجزة عن العلاقات الممكنة بين الدولة والحرية في الرقعة المغربية.

في هذا السياق، سأحدّث عما نسميه بالدولة المغربية في امتدادها التاريخي من خلال ثلاث مراحل كبرى تخصّ الأولى دولة السلطان التي عمّرت قرونا، وتتعلق الثانية بمسار الدولة نفسها مع بدء التدخل الأوربي بمختلف أشكاله إلى غاية انتهاء المرحلة الكولونيالية، وتبحث الأخيرة في بعض مظاهر دولة المغرب المستقل.

### 1- دولة السلطان

سبق لي أن اشتغلت لسنوات على التراث السياسي السلطاني المغربي، منذ المرادي، صاحب كتاب "الإشارة في تدبير الإمارة" في أوائل العهد المرابطي إلى غاية الأدبيات السياسية المخزنية التي انتعشت طيلة القرن التاسع عشر ميلادي<sup>2</sup>. وهذه مناسبة لأعرض بعض الخلاصات ذات الصلة بموضوع الدولة والحرية.

أ- لم يكن موضوع الحرية ليكون مثار نقاش لسبب بسيط وعميق يتمثل في غياب الفرد باعتباره قيمة في حدّ ذاته. عبثا نبحث في كل الكتابات السياسية التي ميّزت مجموع الفكر السياسي في الغرب الإسلامي عن مفهوم عنوانه "الفرد"، وبدون طائل نبحث عن أدنى أثر لأي "مواطن" افتراضي أو حقيقي<sup>3</sup>.

لو استقصينا مدوّنات الفقهاء وسياساتهم الشرعية، فسنجدهم يخاطبون "المسلم"<sup>4</sup>، والفرق بين "المسلم" و"المواطن" فرق في الطبيعة والجوهر. فالمواطنة المشتركة هي انتماء للوطن وليس للدين، والوطن يتّسع لكل عبادة المؤمنين وغير المؤمنين، دونما تكفير ديني أو إقصاء إثني...

2-أحيل هنا بالخصوص على كتابي "الفكر السياسي السلطاني، نماذج مغربية"، دار الأمان، 2006، الرباط

3 في دراسة له حول "البعد الثقافي للمواطنة"، يلاحظ الباحث محمد الصغير جنجار أنّ كلمتي "مواطن" و"مواطنة" مشتقتين من كلمة "وطن"، وهي كما يقول ابن منظور في "لسان العرب" تدلّ على منزل الإنسان ومحلّه. وبالتالي كانت تحيل على الانتماء الجغرافي، وظلّت تُستعمل في هذا المعنى بدون أيّ دلالات سياسية إلى غاية أواخر القرن الثامن عشر بتأثير من أوروبا. ولم يُشرع في تداول كلمة "مواطن" كترجمة لكلمة Patriote لفرنسية إلا في القرن التاسع عشر بتأثير من الإيديولوجيات القومية الأوروبية (أنظر التفاصيل في: "أشغال حلقة المواطنة" تحت إشراف عبد الفتاح الزين ص 11 وما يليها. الرباط 2008.



## الدولة والحرية: حالة المغرب

وإن نحن عدنا إلى كتابات الفلاسفة المسلمين، الغرباء عن أنفسهم وعن محيطهم، فسنجدهم يتحدثون عن كمال النوع الإنساني، والإنسان "العاقل"<sup>5</sup>، ومرة أخرى، هناك فرق بين الإنسان "الكامل" ومدينته الفاضلة كما حلم بهما الفلاسفة، وبين "المواطن" ومدينته السياسية كما صنعهما التاريخ كحدث اجتماعي وتاريخي. وهذا دون أن نشير إلى محنة الفيلسوف الإسلامي الذي ظل طيلة تاريخه نبتة غريبة عن التربة السياسية العربية-الإسلامية.

وإن عدنا أخيرا إلى كتابات أدباء السلاطين والإخباريين، فسنجدهم يستعملون، بلا كلل ولا ملل، كلمات "الرعية" و"العامة"، بل وأحيانا عبارات دونية تحمل معها أكثر من دلالة، من قبيل "الرّعاع" و"السواد" و"الجراد" و"السوقة"<sup>6</sup>... ومرة أخرى، الفارق بين "الرعية" و"المواطن" الفرد، هو فارق في الطبيعة والجوهر. فالإرعاء يتضمّن مبدأ "التملّك" Appropriation الذي يجمع الراعي برعيته، بينما تفترض المواطنة استقلالية المجتمع المدني عن الدولة السياسية. والرعية جمّع و"قطيع" (كما قال ابن منظور في "لسان العرب")، لا مفرد له، بينما المواطن هو تحديدا كائن فرد مستقل داخل مجتمع يحتكم لقوانين ومؤسّسات...

كان الأفراد (بالمعنى العددي وليس القيمي) يحتمون، ولنقل يختبئون، هربا من الاستبداد السلطاني، داخل عشائريهم وقبائلهم وحنطتهم، بل وقد يجدون ملاذهم في إيمانهم (تقواهم بعبارة عبد الله العروي) أو في تصوفهم هربا من الأسر والجور السلطانيين. وهذا بالضبط هو محتوى رموز الحرية التي أشار إليها العروي في مناقشاته العميقة مع بعض المستشرقين، وفي مقدمتهم فرانز روزنتال Frantz Rosenthal<sup>7</sup>.

ب- ما قاله عبد الله العروي، هو تأكيد لاستحالة تصوّر الحرية بمفهومها الليبرالي، وهذا أمر لا يجادل فيه أحد... ولكن، هل كانت الدولة أصلا موجودة؟ هل ترقى دولة السلطان إلى مستوى الدولة؟

4- وأكبر نموذج لهذا التصور نجده في كتاب ابن تيمية المعنون بـ "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية" (دار الكتب العلمية بيروت 1988)، وتلميذه ابن القيم الجوزية في كتابه المعنون بـ "الطرق الحكمية في السياسة الشرعية" (دار الكتب العلمية ب-ت)

5- أنظر حول هذا الموضوع الفصل التاسع لذي خصّه الباحث علي أومليل لـ "مدينة الفيلسوف" في كتابه "السلطة الثقافية والسلطة السياسية" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1996، كما يمكن الرجوع إلى الفقرة التي عنوانها العروي بـ "فردانية الفيلسوف" في كتابه "مفهوم الدولة" ص 109 وما يليها، المركز الثقافي العربي، 1981، الدار البيضاء.

6- حول مختلف هذه التسميات، أنظر دراستنا المعنونة بـ "ملاحظات حول الرعية في الأدب السلطاني" مجلة الاجتهاد عدد 22 سنة 1994

7- راجع الفصل الأول من كتاب ع. العروي، مفهوم الحرية، م - س



## الدولة والحرية: حالة المغرب

لا أحد يمكن أن ينكر وجود وازع سلطاني سمح للحاكم الفرد بالتريع فوق الجميع، مستعينا بوسائطه. فكلّ علامات الاستبداد كانت حاضرة، ولا أقصد هنا فقط الاستبداد في معناه المادي، من قتل وتعذيب وترحيل ومصادرة الثروات... بل وأيضا الكثير من علاماته الرمزية التي لا تقل شأنًا في توضيح طبيعة دولة السلطان (الاسم، اللباس، المأكل، المسكن، المجالس الخاصة والعامة، الظهور والحجبة...)<sup>8</sup>. ولعلّ الجاحظ أوجز العبارة حين قال: "وأولى الأمور بأخلاق الملوّك إن أمكنهم التفرد بالماء والهواء، ألا يشرك فيهما أحدا، فإنّ الهاء والعز والأبهة في التفرد."<sup>9</sup>....

تقوم دولة السلطان على مبدأ "التملك"، وما يستتبعه من شخصنة السلطة. ومن هذا المنظور كانت الدولة "خديمة" السلطان، وكان "الجيش" امتدادا ليد، ومعه تحولت "الضرائب" إلى غرامات مستحقة، كما تحولت "الإدارة" إلى "أمانة"، وفقدت "التوظيفات" معناها المتمثل في "التعويض على خدمة" لتصبح "رمزا للانقياد والطاعة"<sup>10</sup>

وحده الحاكم يفعل ما يشاء أمام محكومين تائهين، يهيمون بدون معنى. هو الحر الوحيد كما قال هيغل في حديثه عن الحاكم الشرقي<sup>11</sup>، بل إنه لا يحكم فعليا، إذ يفوّض أمور حكمه إلى حاشيته ليتفرّغ للهواه وهواه، كما أشار لذلك مونتسكيو<sup>12</sup>.

ج- وأخيرا، ماذا لو عدنا لمفكر، هو باعتراف الجميع، أحسن من نظّر لدولة السلطان، وأعني ابن خلدون. تبين "طبائع العمران" أنّ التاريخ السلطاني هو تاريخ دائري. يبدأ من نقطة لينتهي إليها ليبدأ من جديد، وهكذا دواليك،

<sup>8</sup>-أنظر الصفحات التي خصصناها ل"علامات الاستبداد" في كتابنا "الآداب السلطانية، دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي"، ص 122-133 منشورات عالم المعرفة، 2006، الكويت.

<sup>9</sup>-الجاحظ، التاج في أخلاق الملوّك، ص 55، الشركة اللبنانية للكتاب، 1970.

<sup>10</sup>-عبد الله العروي مفهوم الدولة ص 129

<sup>11</sup>-هيغل، العقل في التاريخ، ص 177، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير 1981،

<sup>12</sup>-انظر كتاب ألتوسير "مونتسكيو، السياسة والتاريخ" ترجمة نادر ذكري، ص 74 وما يليها، دار التنوير 1981.



## الدولة والحرية: حالة المغرب

في تماثل مثير مع ما قاله مونتسكيو عن الحُكم الشرقي، تاريخ يتكرر، يستنسخ نفسه بدون معنى، كما لو أنه ينطبق عليه وصف هيغل لتاريخ الشرق بكونه تاريخ لا تاريخي.

هل يدخل المغرب السلطاني الذي عمّر ما يفوق عشرة قرون في خانة المجتمعات "الجامدة" التي ما فتئت تكرر نفسها، وعاجزة عن فتح أي أفق تاريخي؟ لا أدعي الجواب، ولكن يحقّ التساؤل عما إن كان ينطبق، ولو في حدود، ما قاله كارل ماركس عن الرسالة "التمدنية" Mission civilisatrice لبريطانيا في للهند، على التدخل الكولونيالي الذي غزا دولة السلطان، ليدخل المغرب مرحلة جديدة وضعت بنياته التقليدية موضع سؤال؟

### 1- المرحلة الكولونيالية

فشلت الإصلاحات الداخلية التي باشرت بعضها دولة السلطان بأمر من الأوربيين، أو بإيعاز من بعض النخبة المنفتحة، وما كان لهذه الإصلاحات إلا أن تفشل لأسباب لا مجال للتفصيل فيها. هكذا تسلّل الاستعمار الفرنسي بشتى الطرق التجارية والديبلوماسية ليدخل أخيرا إلى أرض السلطان فاتحا، وحاميا لها. وقد حافظ الاستعمار الفرنسي، لأسباب تخص طبيعته وعقليته، مقارنة مع نظرائه الأوربيين، وخاصة الإنجليز، على المنظومة السلطانية في حدودها التقليدية (الدينية والثقافية)، وأرسى بالمقابل نظاما جديدا (إداريا وقانونيا وعمرانيا) يلائمه ويشكّل في نهاية المطاف البوادر الأولى لميلاد الدولة المغربية.

كان هناك عالمان متوازنان، تقليدي وحديث، شرعي وقانوني، "لعتان، ثقافتان، اقتصادان، قانونان، الخ. كانت هناك "دولة" وافدة بمعالمها ونظمها وهيئاتها يرأسها المقيم العام، ودولة أصيلة على رأسها شريف إمام. "و"عاد الجيش وعادت الإدارة (في غالبيتها مستحدثة) بيد ممثل الدولة الحامية (...). أما المجتمع الأصيل (مجتمع الأهالي)، أكان عربي أم أمازيغي اللسان والعرف، فظلّ على حاله فيما يخص علاقته بالحاكم السلطان..."<sup>13</sup>

ما يهمني هنا هو التساؤل عن كيفية تعامل النخبة المفكّرة مع الأوضاع المستجدة طيلة القرن التاسع والعقود الأولى من القرن العشرين. هل استطاعت هذه النخبة أن تبلور تصورا جديدا ينتقل بالمغرب من دولة السلطان إلى

<sup>13</sup>-عبد الله العروي، من ديوان السياسة، ص 112 - 113، المركز الثقافي العربي، 2009، الدار البيضاء.



## الدولة والحرية: حالة المغرب

سلطان الدولة، تصور جديد يتجاوز مفهوم الإرعاء الجماعي التقليدي، ويبلور البوادر الأولى للمواطنة في أفق تحقيق مجتمع مدني ودولة حديثة؟ بحثنا عن بعض عناصر الجواب، أشير بإيجاز إلى المحطات التالية:

أ- لو تصفحنا الأدبيات السياسية التي بلورتها النخبة المغربية، بدءا من أكنسوس (1877-) إلى غاية اللجائي (1913-)، مروراً بالناصرى (1897-) والمشرقي (1895-) وغيرهم من أدباء هذه الفترة، لتبيّن لنا بما لا يدع مجالا للشك، استمرارية الفكر السياسي السلطاني، والتنظير لاستبداده، والحفاظ على مفهوم "الأرعاء" كضابط يحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم<sup>14</sup>. ولعل أوضح تصوير لموقف هؤلاء من الحرية، ما قاله أثقفهم وأقصد الناصري: "واعلم أنّ هذه الحرية التي أحدثها الفرنج في هذه السنين هي من وضع الزنادقة قطعاً لأنها تستلزم إسقاط حقوق الله وحقوق الوالدين وحقوق الإنسانية رأساً... واعلم أنّ الحرية الشرعية هي التي ذكرها الله في كتابه وبيّنّها رسول الله لأمتة وحررها الفقهاء في باب الحجر من كتبهم".<sup>15</sup>

ب- وفي المقابل، كان هناك في عزّ القرن التاسع عشر من انهر بأوربا بمناسبة زيارته لها، ورؤيتها من الداخل. يكتشف "الصفار" في رحلته إلى فرنسا سنة 1845، على سبيل المثال، حرية المجتمع المدني، ويكتب: "ومن جملة قوانينهم التي أسّسها لهم سلطانهم لويس 18، واعتزموا إتباعها، أنه لا يمنع إنسان في فرنسا أن يظهر رأيه وأن يكتبه ويطبعه بشرط ألا يضر بما في القوانين". ويفسّر نفس الكاتب الثورة على الملك شارل العاشر بكونه "أظهر النهي عن أن يظهر أحد رأيه أو يكتبه ويطبعه في الكازيطات إلا إذا اطلع عليه أحد من أهل الدولة".<sup>16</sup> وفي نفس السياق يشير ابن إدريس العمراني في رحلته "تحفة الملك العزيز بمملكة باريز" (1859) إلى حرية الصحافة ونفوذها وهو يتحدث عما يجري بفرنسا.<sup>17</sup>

<sup>14</sup>- حول هذا الموضوع، أنظر الفصل الأخير من كتابنا "الفكر السياسي السلطاني، نماذج مغربية"، م - س.

<sup>15</sup>- نقلا عن عبد الله العروي، مفهوم الحرية، م - س، ص 11.

<sup>16</sup>- انظر: عبد الإله بلقزيز: الخطاب الإصلاحى في المغرب، ص 100/95 دار المنتخب، بيروت 1997.

<sup>17</sup>- ابن إدريس العمراني: "تحفة الملك العزيز بمملكة باريز تقديم وتعليق، د زكي مبارك، ص 98-97 و 111. طنجة 1989.



## الدولة والحرية: حالة المغرب

باستثناء التحفظات الأخلاقية التي عبّر عنها أغلب الرحالة المغاربة الذين تعرفوا على أوروبا من الداخل، يمكن تأكيد انبهارهم بتنظيماتها وقوانينها. ومع ذلك، فإنّ ما يثير الانتباه في كتاباتهم هو حفاظهم على لغتهم السلطانية وهم يتحدثون عن فضاء سياسي مختلف، كوصفهم للبرلماني بكونه "وكيل الرعية" على سبيل المثال، أو نقلهم للكلمة كما هي في أصلها لغياب ما يقابلها في لسانهم، ولغرابتها عندهم، كإشارتهم لتصويت البرلمان على "البودجي" (Budget). هل يتعلق الأمر بعجز لغوي، أم هو صعوبة تمثل مفاهيم ومؤسسات لا عهد لهم بها؟

ج- ومن جانب آخر، هناك من يتحدّث عن المشاريع "الدستورية" التي عرفها المغرب في بداية القرن العشرين باعتبارها سعت إلى الإصلاح السياسي، بنقدها للولاة المخزنيين، وفساد "البيروقراطية" السلطانية عامة، ودعوتها إلى تحقيق دولة "العدل"، وتقعيد "البيعة". والواقع أنّ عبارة "الرعية" الخاضعة لسيدتها ظلت حاضرة ومتضمنة في هذه "المشاريع" على الرغم من انبعاث سيل من العبارات الجديدة للدلالة على المحكومين وعلاقتهم بالمجال السياسي. هكذا يتساكن في "مشروع على زنيبر" استعمال كلمة "الرعية" مع عبارات حديثة لم يألفها القاموس السياسي المغربي مثل "الانتخاب" (الفصل 1)، و"مراقبة السلطة التنفيذية" (الفصل 8)، و"المساواة في الجباية والضرائب" (الفصل 9).

وما يثير الانتباه في هذا الصدد، هو أن "مشروع 1908" لا يذكر، ولو مرة واحدة، كلمة "الرعية". صحيح أنه لا يفوه أيضا بكلمة "المواطن"، غير أنه، ومن خلال فصول المشروع، يمكن القول إنّ مفهوم "المواطنة"، وإن غاب لفظا، كان حاضرا في ذهن واضع أو واضعي هذا المشروع الذي يبدو أنه محاولة مبكرة لتحديث النظام السياسي. ومهما كان الأمر، فإنّ التغافل عن كلمة "الرعية" في هذا المشروع سمح، لأول مرة، بظهور عدد من العبارات البديلة مثل "الفرد" و"الناخب" و"الشعب" و"السكان" و"المغاربة" و"الأمة"....<sup>18</sup>

هل نكون هنا أمام قطيعة مع الفكر السياسي التقليدي تؤسس لتصور جديد لعلاقة الحاكم بالمحكوم؟ الجواب قطعاً هو: لا، بما أن المصطلحين معاً، التقليدي والحديث، يتداخلان ويتساكنان كما اتفق في ذهن رواد هذه

<sup>18</sup> -حول هذه المشاريع، انظر محمد المنوني: مظاهر يقظة المغرب الحديث. ج 2. ص 399 - 444. دار الغرب الإسلامي 1985





## الدولة والحرية: حالة المغرب

المشاريع الدستورية التي ظلت، على كلّ حال، حبرا على ورق، ناهيك عن غياب أيّ علاقة عضوية تجمعها بالنسيج المجتمعي المغربي.

د- والحقيقة أن هذا التساكن، وغالبا ما يكون اصطناعيا وتلفيقيا، هو أمر محسوس، ليس فقط عند مصطلحين (أو إصلاحيين) لاحقين مثل الحجوي (1956-) وابن زيدان (1946-): حيث يتداخل "العدل" بأسسه الدينية إلى حد التطابق مع القوانين بمفهومها "الوضعي"، وحيث يتماثل "أهل الحل والعقد" مع المؤسسة "البرلمانية"<sup>19</sup>، بل وأيضا عند رواد الحركة الوطنية أنفسهم، وفي مقدمتهم علال الفاسي. فهل يكون محض صدفة أن يدافع علال الفاسي على "الحرية"، وخاصة منها السياسية، في كتاب عنوانه "مقاصد الشريعة"؟ الذي يبدو فيه كما لو أنّ علال الفاسي يسقط "الماضي" على مستقبل المغرب المحتمل، ويجهد نفسه للعثور داخل إرثه التاريخي على أسس الدولة الحديثة، ومن أهمها "المشاركة السياسية". هكذا يرى في "دستور المدينة" و"بيعة الخلفاء الراشدين" و"مجلس" الخليفة عبد العزيز ومؤسسة "الجماعة" القروية... أسسا للمشاركة السياسية. وبهذا المعنى تتماهى "الشورى" مع "الديمقراطية"، والحرية مع العدل، إذ يعينان في ذهنه "مشاركة المواطن في التشريع حسب اجتهاده"<sup>20</sup>.

لقد أدى التساكن بين هذه المفاهيم، على الرغم من تناقضاتها الصارخة، إلى نوع من التطابق الوهبي بين "الإسلام" و"الديمقراطية" حيث تمّحي معه الفوارق، ويتعدّد رؤية "الدولة" كما رآها الفكر السياسي الحديث، وباعتبارها "قيمة" مستقلة، أن تكفي ذاتها بذاتها دون دخيل أخلاقي أو ديني.

19- انظر: نجية بن يوسف: "حول الدولة والقانون في فكر عبد الرحمان بن زيدان" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية. كلية الحقوق الرباط 1992.

20- انظر المقارنة التي أجراها محمد مسكي بين الفكر السياسي السلطاني والفكر السياسي عند علال الفاسي. في "الخطاب السياسي عند علال الفاسي" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية. كلية الحقوق. الدار البيضاء. 1996.. ومع ذلك لا يمكن في هذا المجال تحديدا مؤاخذاة علال الفاسي، أو رواد الحركة الوطنية، إذ كان مهمهم الأساس بطبيعة الحال محكوما بالسياق التاريخي المتمثل في الحصول أولا على الاستقلال السياسي.



## الدولة والحرية: حالة المغرب

### 2- دولة الاستقلال

ونحن اليوم في المغرب المستقل، من نكون؟ رعايا طيعين لدولة السلطان، أم أننا مواطنون أحرار في دولة حديثة؟ أيّ ضابط يحدّد العلاقة بين الحاكم والمحكوم؟ هل هو مبدأ "الإرعاء"، وما يتطلّب من طاعة وانصياع أمام جبروت الحاكم؟ أم تراه يكون مبدأ "المواطنة"، وما يفرضه من حريات وحقوق وواجبات ترعاها دولة الحق والقانون؟

بدءاً، يجب التنبيه على صعوبة تحليل موضوع يأخذ من المغرب الحديث مادة له. وهي صعوبة تكمن في مدى إمكانية النجاح في القبض على حقيقة أوضاع في تغيّر مستمر، ومخاض لم يفصح بعد عن كل أوراقه وثمراته، ممّا يدفع الباحث لا محالة لمزيد من الاحتراس في أحكامه أو القطع في حقائق تظل في جوانب كثيرة منها رهينة صيرورة سياسية ومجتمعية لا زالت تفعل فعلها.

زمان المغرب السياسي الحديث قصير جداً، بل لا يساوي شيئاً مقارنة مع زمانه الاجتماعي الممتد بثقله وترسباته، فهو لا يتعدى الخمسين سنة، وأكثر من ثلثي هذه المدة كان زماناً لا-سياسياً، حتى لا نقول استبدادياً، وتجارب المغرب الانتخابية، على علاتها، معدودة ومحدودة، وترساتته القانونية لا تزال إلى اليوم محط حذف وتعديل وتجديد، وعوائق الانطلاق كانت، ولا تزال، أقوى بكثير من أحلام الحق والحرية والمواطنة. فلا سند في ماضي المغرب من شأنه أن يحمل مشعل التغيير، ولا قوة اجتماعية متبلورة حاضراً ترهن مصيرها بشرط الحداثة، ولا نخبة ثقافية تسابق الزمن ناشرة أضواءها التنويرية...

لقد تميّز تاريخ المغرب المستقل بالشد والجذب تارة للسير نحو الأمام، وتارة أخرى يتراجع إلى الوراء. كلّ هذه المنعرجات أثرت في مسار بناء الدولة الوليدة، كما صاغت، وأعدت صياغة، النسيج المجتمعي المغربي. وعموماً، وفيما لو تجاوزنا السنوات الأولى القليلة التي عقب استقلال المغرب، والتي تماوجت، تارة بانشغال الدولة الوليدة



## الدولة والحرية: حالة المغرب

بتقعيد أجهزتها الأمنية والإدارية، وتارة بانفتاح محتشم ومحسوب العواقب على نخبتها "الوطنية"، يمكن الحديث عن مرحلتين بارزتين يصعب القول بوجود قطيعة بينهما<sup>21</sup>.

### 1- منظومة سياسية سلطوية

إذا كانت المنظومة السياسية السلطانية تتميز بنظامها المغلق، وتعاملها مع المحكومين كجماعات لا كأفراد، ورعايا لا كمواطنين. وإذا كانت آلياتها تقوم على مبدأ التملك، وواجب الطاعة، وإذا كان تديرها السياسي يرتكز على تقنيات "الترغيب" و"الترهيب"، يمكن القول أنّ مجمل الصفات المذكورة تواصلت مع بداية الاستقلال. وهي الفترة التي أسماها الجميع بـ"سنوات الرصاص" التي تميّزت بالكثير من علامات الاستبداد، وقمع ومحاکمات مناضلي الأحزاب "الوطنية"، وبعض الانتفاضات (1965، 1981، 1984، 1990...)، ناهيك عن تعطيل الدستور، وإعلان حالة الاستثناء، وتزوير الانتخابات...

منذ إقالة حكومة عبد الله إبراهيم سنة 1959 إلى حكومة عبد الرحمان اليوسفي سنة 1998، يتبين، رغم بعض الانفراجات، مدى التوتر الذي طبع العلاقة بين القصر الملكي وبعض الأحزاب الوطنية: فمن مرحلة الجفاء و الحيلة للذين طبعها هذه العلاقة منذ إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، إلى محاكمات 1971، مروراً بانتفاضة 1965، والموقف من دستوري 1962 و1970، إلى إعلان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن وثيقة 20 يوليوز 1972، وما تلاها من قرارات المؤتمر الاستثنائي سنة 1975 الذي تبثّ نهج الإصلاح السياسي، وصولاً إلى الموقف الإيجابي من دستور 1996، و تأكيد الاندماج السياسي مع حكومة التناوب سنة 1998، ظلّت السياسة مجالاً محظوراً طيلة مرحلة عمّرت ما يفوق الثلاثة عقود... تلك هي "سنوات الرصاص" التي عملت الدولة، وما تزال، على تذويبها عبر مختلف الهيئات المتعاقبة بدءاً من إحداث أول وزارة لحقوق الإنسان إلى غاية تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مروراً بمختلف الهيئات التي سعت لطي صفحات الماضي الأسود وتحقيق الإنصاف والمصالحة.

<sup>21</sup>- غالباً ما يتمّ التمييز بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد السياسي و"سنوات الرصاص" التي طبعت حكم الملك الراحل، الحسن الثاني، ومرحلة الانفتاح السياسي التي طبعت حكم الملك الحالي، محمد السادس. والواقع، أنه لا مجال لنفي بوادر "الانفتاح السياسي" الذي دشنته الملك الراحل في سنوات حكمه الأخيرة، كما لا مجال لنفي عدد من التجاوزات السياسية التي شوّشت على الانفتاح السياسي الذي طبع "العهد الجديد".



## الدولة والحرية: حالة المغرب

### 2-انفتاح المنظومة السياسية

من الأكد أن الانفتاح السياسي الذي عرفه المغرب مؤخرًا تحت مسعى "العهد الجديد"<sup>22</sup>، وما صاحبه من توسع نسبي لمجال الحريات العامة أثر بشكل ملحوظ على نظرة المواطنين للسياسة، إذ لم تعد، كما كانت طيلة تاريخ المغرب، مجالًا محظورًا، صعب الولوج، بل أصبحت بشكل ما، مادة يومية مصاحبة للمواطنين كما تدلّ على ذلك الكثير من المعطيات.

عمل الملك الجديد على إحداث عدد من الإصلاحات شملت مجالات عدّة تخصّ الانفتاح السياسي بتفعيل إجراءات طي ملف الاعتقال السياسي، ومحاربة مواطن الفقر والهشاشة بالعمل على التقليل من الفوارق الاجتماعية، والاستجابة للمطالب النسائية بإقرار مدونة جديدة للأسرة، وإرساء قواعد دولة الحق والقانون بإطلاق شعار "المفهوم الجديد للسلطة"، وتبني الحداثة السياسية بمواجهة كل أوجه الظلمية الفكرية والسياسية، والتصدي لظاهرة استغلال الدين في المجال السياسي والدعوي، وذلك عبر إعادة هيكلة الحقل الديني، وتأكيد التعدد الثقافي الذي يطبع النسيج المجتمعي بإعادة الاعتبار للثقافة الأمازيغية. وأخيرًا إقرار دستور 2011 الذي رأى فيه الكثيرون تجاوزًا لعدد من معيقات الدساتير السابقة<sup>23</sup>... ناهيك عن التزايد الملحوظ للحركات الاحتجاجية التي مسّت مجالات عدّة، سياسية ومهنية ونسائية وثقافية<sup>24</sup>...

22-بوفاة الملك الحسن الثاني، وتولية ابنه محمد السادس عرش المملكة المغربية، رأى عدد من الباحثين والمتتبعين للشأن السياسي المغربي في بعض الوقائع علامات دالة على الرغبة في تجديد الثقافة السياسية. وأول هذه العلامات اتخذت طابعًا رمزيًا يحمل معه أكثر من دلالة، وتجلّت في مراسيم "البيعة"، والتخفيف من حدّة البروتوكول، وشكل الخطب الملكية وإحداث "ناطق رسمي باسم القصر الملكي"، وهي كلها عناصر غدت أذهان المتتبعين بتقديم صورة جديدة عن ملك جديد غير أنّ هناك أيضًا من رأى في كلّ هذه العلامات، اعتبارات شكلية، أو "دوالا" دون "مدلول"، وأنّ السلطة الملكية هي هي، وأنّ الاستمرارية هي ما يميز عهد الملك الجديد.

23-صحيح أنّ الدستور الجديد أكد على عدد من الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية، كما نظم عددا من الاختصاصات الملكية... ومع ذلك، ما تزال تشويه شوائب، أهمها سؤال العلاقة بين الدين والدولة: هل يحقّ اليوم لبرلماني ما أن يقترح قانونًا يطالب فيه بالتشريع للزواج المدني مثلا؟ هل يكون بإمكانه أن يطالب بقانون صريح يمنع منعًا باتًا تعدّد الزوجات بدل التحايل على ما نصّ عليه الحكم الشرعي؟ هل مشروع له أن يقترح قانونًا يضمن للأنتى الواحدة حظّ الذكر الواحد في الإرث؟ هل يحقّ لفريق برلماني أن يقترح في إطار ما نصّ=عليه القوانين، تعديلًا دستوريًا يفصل بالواضح بين ما هو ديني، وبين ما هو سياسي؟ الجواب طبعًا هو "لا" بمنطوق الفصول 32 و64 و175

في هذا السياق، يقول عبد الله العروي: "مفهوم أنّ البرلمان، أيّ برلمان، لا يستطيع أن يقرّ أنّ الله موجود أو غير موجود، أنّ الكون متناه أو غير متناه، الخ. الدين، الفلسفة، العلم، الذوق، كلّ ذلك خارج اختصاص البرلمان. اختصاصه تشخيص المصلحة العامة، موكلا مهمة تحديد طرق تحقيقها للحكومة. لكن ما يميّز الدستور الملكي هو أنّه يمنع من التعرّض لمسائل مصلحة واضحة تمّ الفصل فيها مسبقًا (...). لا نقول إنّ أحكامًا شرعية أخرى



## الدولة والحرية: حالة المغرب

كل المعطيات المذكورة ترسم لنا صورة ملك مغربي حديثي، وتصبّ كلها نحو تأسيس ثقافة سياسية جديدة تقوم على الحريات والحق والقانون. هناك من المتتبعين من عزا هذه التطورات لشخص الملك الجديد باعتباره ملكا شابا، ينتهي لجيل جديد مشبع بثقافة حديثة... والواقع أنّه مهما كانت أهمية هذا العامل، فإنّه يصعب الأخذ به حصرا دونما اعتبار لعدد من العوامل المحيطة به التي سهّلت، أو على الأقل سمحت، بتفعيل هذه التغيرات. ذلك أنّه من التبسيط أن نعزو تطورات من هذا الحجم في السلوك والخطاب للملكيين إلى عامل واحد مهما كبرت أهميته. ولكن يمكن الحديث عن تآلف عوامل عدّة كانت وراء هذا التحوّل في الثقافة السياسية للعهد الجديد. ولعلّ أول هذه العوامل تجاوز التوتر وانعدام الثقة الذي ميّز علاقة المؤسسة الملكية بما سُمّي بالأحزاب التاريخية، سلبية الحركة الوطنية. وهو التجاوز الذي تمّ بشكل واضح غداة تأسيس حكومة التناوب "التوافقي" كنتيجة لمسلسل من المفاوضات والمشاورات، بدأ تدشينها منذ أوائل التسعينيات إلى غاية التصويت الإيجابي على دستور سنة 1996<sup>25</sup> وثاني العوامل الذي يمكن به تفسير هذه التحولات هو الحضور المتزايد لما أصبح يطلق عليه المجتمع المدني، وما نتج عن هذا البروز من غليان وحركية وانتظارات اجتماعية، كلها تدفع السلطة السياسية إلى عقلنة السلوك السياسي، وتجاوز بعض الأنماط التقليدية التي تختبئ وراءها بعض القوى المحافظة والمناهضة لأيّ تغيير يمسّ النسيج السياسي والاجتماعي<sup>26</sup>. وثالث هذه العوامل هو متطلبات المحيط الدولي و"العولمة" التي

---

يجوز إهمالها إذا لم تعد فائدتها واضحة (...). تعليق حكم شرعي من طرف البرلمان، لا يعني الحكم ببطلانه مطلقا، لا ماضيا ولا مستقبلا، فليس فيه ما يدلّ على تكذيب أو تسفيه أو مروق أو عقوق." من ديوان السياسة، ص 123 - 124، م - س

<sup>24</sup> - ربما يجب التنبيه على بعض الأخطاء المتداولة، وعلى رأسها التحليل الماركسي الذي يرى في القمع السياسي والفقر الاجتماعي أسبابا للحركات الاحتجاجية والثورات الاجتماعية، مقابل تصور "توكفيل" الذي يرى في بداية المسلسل الليبرالي، والانفتاح السياسي المدخل للاحتجاج الاجتماعي. ويكفي أن نشير هنا، فيما يخصّ المغرب، إلى التضاعف المتوالي للحركات الاحتجاجية إلى حدود اليوم. فمن 700 حركة سنة 2005، بمعدل حركتين كلّ يوم إلى 20000 حركة في 2013 بمعدل 56 حركة احتجاجية كلّ يوم. وربما العدد مرشّح للارتفاع. ولمزيد من التفصيل في هذا الموضوع، أنظر:

Abderrahmane Rachik, La société contre l'Etat, mouvements sociaux et stratégies de la rue au Maroc, La croisée des chemins, 2018, Casablanca.

25 - Abdallah Saaf. Maroc , l'espérance d'Etat moderne. P 115-128. Afriqueorient Casablanca. 1999.

26 - Voir le chapitre réservé à « la montée en puissance du mouvement associatif ». in Ignace Dalle. Maroc. 1961-1999. L'espérancebrisée Maisonneuve & Larousse. Paris 2001.

وانظر في نفس السياق تحليل.رحمة بورقية لما أسمته ب"ضغط القوى الاجتماعية" في كتابها: مواقف. قضايا المجتمع المغربي في محك التحوّل. ص 20 وما يليها. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. المحمدية 2004.



## الدولة والحرية: حالة المغرب

عمّقت انغراس عدد من القيم الكونية العالمية المتعلقة بالحقوق والمواطنة ودولة الحق والقانون، وما يفرض كل ذلك من العمل على تكييف القيم المجتمعية والثقافية المحلية مع هذه القيم الكونية. ورابع هذه العوامل التي سمحت بتحقيق هذه التطورات هو القدرة المحسوسة التي أبانت عنها المؤسسة الملكية في الجمع بين التقليد والعصرنة، بين مفهوم "البيعة" وحيثياتها الدينية وبين "التعاقد" ومستلزماته الحديثة<sup>27</sup>.

تلك بعض العوامل التي يمكن أن نفسّر بها المسار الذي اتخذته الثقافة السياسية للعهد الجديد. وهو مسار يؤكّد أنّ السلطة الملكية توجد في مركز النظام السياسي، بمنطوق الدستور أولاً، وبوقائع الممارسة السياسية التي توضح كيف أنّ وراء كل المعطيات الجديدة المذكورة أعلاه، فكرة ملكية، يوجد خلفها جهاز خاص (ولا أتحدّث هنا عن الحكومة) يعمل على تفعيلها. فوراء الانفتاح السياسي، "هيئة الإنصاف والمصالحة". ووراء السعي نحو محاربة مواطن الفقر والهشاشة، "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". ووراء إقرار مدونة جديدة للأسرة، "التحكيم الملكي". ووراء تخليق الإدارة "الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة"، وتفعيل الدور المنوط بـ "المجلس الأعلى للحسابات". ووراء السعي نحو محاربة الظلامية الفكرية، إعادة هيكلة الحقل الديني. ووراء تأكيد التعدد الثقافي، خطاب أجدير وإحداث "المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية... إلى غير ذلك من "المجالس" التي تمارس وظيفتها تحت إشراف ملكي.

إذا كان السؤال يظل مطروحاً حول مدى قيام هذه المجالس (الملكية) بمهامها ونجاحها الكامل أو النسبي في معالجة المهام المنوطة بها، فإنّ سؤالاً آخر يفرض نفسه، وإن كان غالباً ما يبقى في طي الكتمان، وهو ذاك المتعلّق بما يجمع العمل الحكومي بهذه الأجهزة "الملكية". هل تقوم العلاقة بين الطرفين على التنسيق التام دونما أدنى تنازع في الاختصاصات، كما يحلو لكثير من الوزراء تأكيد ذلك؟ هل تقوم هذه العلاقة على نوع من التعويض عن

27- ليس القول بمحاولة الجمع بين "التقليد" و"الحداثة" محط اختلاف كبير بين الباحثين، لكن الاختلاف الكبير يبدو واضحاً في تأويلهم للعلاقة بين طرفي المعادلة. فإذا كان منهم من يرى أنّ المؤسسة الملكية نجحت في محاولتها التوفيقية، فهناك من يرى أنّ الجمع بين "الشكل" الديمقراطي و"العمق" التقليدي يجعل من الدولة المغربية دولة "مختلطة"<sup>27</sup>، فيما يرى، آخرون أن تجاوز هذا التناقض رهين بعقد "ميثاق سياسي" بين الأطراف الفاعلة من جهة، وتفعيل "الإصلاحات الدستورية" من جهة أخرى.



## الدولة والحرية: حالة المغرب

تناقل ونقص الأداء الحكومي أمام ملفات تفرض سرعة الإنجاز كما يرى بعض المتتبعين؟ هل تؤدي هذه العلاقة إلى عدم الوضوح في الاختصاصات والمسؤوليات كما يرى بعض الفاعلين السياسيين؟

إذا كانت الدولة روح المجتمع، فإنّ الحكومة، (ولا أقصد بها مفهومها التقني الدستوري الضيق)، هي بالضرورة نصاب سياسي حزبي، هي يد المجتمع والدولة على السواء. نجاحها أو فشلها تعبير عن مدى قدرات المغرب العملية والذهنية في تجاوز عوائق مساره. وهنا السؤال البديهي والعميق في آن واحد: هل يملك المغرب فعلا حكومة؟ ألا يعكس هذا الوجود المزدوج للحكومة من جهة، و"مجالس" ملكية من جهة ثانية، شيئا من خصوصية النظام المغربي؟ وألا تعكس لعبة شد الحبل، المشوبة بشيء غير قليل من التواطؤ مع مراكز سلطة خفية، بقايا بنية تقليدية تحتضر، ولكنها ترفض أن تموت.

أسئلة كثيرة تطرح نفسها على مغرب يعيش اليوم مخاضا محسوسا بإيقاع متسارع لا مجال فيه لتأجيل الجواب... وككل صيرورة تاريخية، يتداخل القديم والحديث ويتزاحمان، وقد تستميت رموز الماضي، كما قد يعاني الجديد من عسر الولادة وآلامها...